

في ساحة النجمة... «تشريع لا تشريع»

هتاف دهام

خلت الشوارع المحيطة في ساحة النجمة أمس من الاعتصامات والتظاهرات التي طغت على يومي الثلاثاء والأربعاء بالتزامن مع انعقاد الجلسة العامة.

خلت مطالب المياومين فأنهوا تحركاتهم. متلوعو الدفاع المدني الذين شاركوا أمس رمزيا مع اعتصام هيئة التنسيق، ينتظرون الجلسة العامة الأسبوع المقبل ليُبنى على الشيء مقتضاه، أما هيئة التنسيق فتحركها يتوقف على عمل اللجان المشتركة التي تجتمع اليوم في المجلس النيابي برئاسة نائب رئيسه فريد مكاري.

خلت الشوارع من التحركات المطيعة، فتقلصت الإجراءات الأمنية عمّا كانت عليه أثناء الاعتصامات، ما انعكس على حركة السير التي أراحت المواطنين في الوصول كل إلى عمله، بعد أن عانوا الأزمن من الزحمة التي شهدتها شوارع العاصمة والمحيطات بالبرلمان يومي الثلاثاء والأربعاء الفائتين.

ولما كان للنواب حصّة في زحمة السير التي أبدي النائب مروان حمادة انزعاجه منها، على الرغم من أنّ مواعيد النواب التي تحمل سياراتهم اللوحات الزرقاء، هي التي تسبب الزحمة، فإنّ هذه اللوحة الزرقاء لن يعمل بها في وقت قريب، بناء على الاقتراح المقدم من النائب محمد قباني، والذي كان قد صدّق عليه، ثم أعيد سحبه بناء على طلب رئيس الحكومة تمام سلام، فأحيل إلى اللجان لمزيد من الدرس.

الأولوية للسلسلة

ولمّا يتكرّر يوم الثلاثاء مجدداً، فإنّ الأولوية في الجلسة العامة هي لسلسلة الترتب والرواتب، كما أكد

ستعد في هذا الخصوص، في شهر أيار المقبل، على الرغم من تلميح الكثير من النواب من مختلف الكتل النيابية، إلى عدم إمكانية إجراء الاستحقاق الرئاسي في موعده، كما ورد على لسان النائب اسطفان الدويهي: «الهيئة ما في انتخابات... بينما تحاول النائب سبرج طورسركسيان جيش النبط حول اسم النائب رويبر غانم كمرشح لرئاسة الجمهورية حين قال لغانم: «فخامت نحن معك في عهدك...» ولما كان الغموض سيد الموقف حيال الاستحقاق الرئاسي، فإنّ

معين المرعبي وجه صفة لأحمد قنفت حين أيد مطالبه علي عمار للحكومة باستكمال تعيين المحافظين

الاستحقاق النيابي، ليس أفضل حالاً، فدرس قوانين الانتخابات النيابية، تأجل البحث بها إلى مرحلة مقبلة، ما يعني أنّ المجلس النيابي، الذي لا يتعاطى مع الانتخابات النيابية على أنّها أولوية، أحال طرح اقتراح القانون المعجل المكوّن المتعلق بالانتخابات النيابية «النسبية هي النظام في التمثيل النيابي» المقدم من النائب غسان مخيبر، إلى لجنة الإدارة والعدل. وفي السياق، اعتبر النائب نقولا فتوش في حديث له «البناء» أنّ طرح النائب مخيبر الذي سقطت عنه صفة الاستعجال بعد التصويت، هو استيناق للقانون الذي تعهدت الحكومة أنّها ستقوم بإنجازه.

وبالتالي فإنه لا مجال اليوم للبحث طرح مع قوانين الانتخابات عندما يحين الوقت كدفعه واحداً. في المقابل، يشير النائب عاصم قانصود له «البناء» إلى أنّ الرئيس بري وعد بأن يصار إلى وضع اقتراح القانون المتعلق بالانتخابات النيابية على أساس النسبية ومشروع الحكومة على جدول أعمال



بري شطب كلام سامي الجميل عن سورية من محضر الجلسة... وأكد أنّ الأولوية في التشريع هي للسلسلة والهمة همة النواب في اجتماع اللجان اليوم

الجلسة المقبلة، بعدما كان النائب عن حزب الكتائب سامي الجميل تمنى على الرئاسة أن تضع على جدول أعمال الجلسة المقبلة قوانين الانتخابات النيابية التي تشمل، وفق الجميل، المشروعيين الأرثوذكسي والمختلط، لتكون جاهزة وحتى لا يصبح الوقت ضائعاً قبيل موعد الانتخابات النيابية، التي يبدو أنّها مرتبطة بالاستحقاق الرئاسي. ما كان من الرئيس بري إلا أن ردّ على النائب الكتائبي بالقول: «إن رئاسة المجلس لا تختفي إلا بالشرعية والمجلس النيابي، وهي التي لم تقصّر في السعي لقانون الانتخابات الجديد».

ويشير النائب فتوش إلى أنّ الغاية من اقتراح النائب مخيبر غير معروفة على غرار الكثير من الاقتراحات والمشاريع المقدمه، وما جرى في الجلسة العامة لم يكن تشريعاً بل تشليحاً.

يضيف النائب فتوش: «الحاج على عمار على راسي في كل ما يقوله، بمعنى أنّه يتوافق إلى حد كبير مع مواقف نواب كتلة الوفاء للمقاومة الذين اعتبروا أنّ بعض الممارسات داخل الجلسات على مدار الأيام الثلاثة كانت بمثابة استفخاف بالأمور من قبل أعضاء الكتل السياسية، فتلطيف الأجواء مع بعض الكتل ومراعاتها انمحص على أداء نواب هذه الكتل، لا سيما في موضوع مشروع الإيجارات، الذي أقر من دون الأخذ بملاحظات نواب حزب الله الأمر الذي خلف انزعاجاً في أوساطه.

وموازاة ذلك، أقر المجلس النيابي ستة قوانين هي: ضريبة قانون الدخل المقدم من رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد، إعفاء ورثة شهداء الجيش اللبناني والقوى المسلحة من رسوم الانتقال، مزاوله مهنة الصيدلة، الاقتراح المعجل المكرر الرامى إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم 243 الصادر بتاريخ 10/22/2012 المتعلق بقانون السير الجديد. كما صدق بتخفيض الغرامات المتوجبة على متاخرات تسويات مخالفات البناء، وتخفيض الغرامات المتوجبة على متاخرات الرسوم البلدية، المقدمين من النائب علي فياض الذي اعتبر أنّ إعفاء الغرامات مطلب حاجة عند المواطنين.

في المقابل ذلك، كان الإجراء والإسقاط والإحالة الى اللجان

العنوان الأبرز في جلسة أمس، فأحيل 17 اقتراحاً إلى اللجان المشتركة وبعضها منها إلى لجان مختصة، أبرزها تثبيت الأساتذة المتعاقدين للتدريس بالساعة في معاهد ومدارس التعليم المهني والتقني الرسمية في الملاك التعليمي في وزارة التربية والتعليم العالي الذي أحيل إلى لجنة الترتيبية، اكتساب الأجانب حقوقاً عينية، المقدم من النائب سامي الجميل، الذي أكد أنّ الهدف منه وقف معاملات البيع بانتظار صدور القانون وتنظيم موضوع عقد الإيجار، حيث لم يصوت الى جانبه بصفة العجلة، نواب كتلة الوفاء للمقاومة والتنمية والتحرير وتيار المستقبل، وبالتالي أحيل الاقتراح الى لجنة الإدارة والعدل.

كما أحيل اقتراح قانون الضريبة على القيمة المضافة، الى لجنتي المال والدفاع والداخلية. فيما أحيل إنشاء محكمة خاصة للجرائم المالية، الى لجنتي الإدارة والعدل والمالية، بعدما أكد عدد من النواب أنّ هذا الاقتراح لا يقر بصفة معجل مكوّن، بل يحتاج إلى دراسة في اللجان المختصة، لأنه يأخذ في الاعتبار محاكمة الرؤساء. ولبيدو أنّ مصلحة التغيير والإصلاح عدم إقرار هذا الاقتراح الذي اغتاف منه الرئيس فؤاد السنيورة، في الترتيب العاجل، لأنه سيحز صفو العلاقة المستجدة بين الوطني الحر والمستقبل، على أبواب الاستحقاق الرئاسي.

وشهدت الجلسة مداخلة النائب علي عمار أثناء نقاش قانون السير تطرق فيها الى مسألة تعيين محافظي عكار والبقاع، مناشداً الرئيس تمام سلام في ظل هذه الحالة الأمنية، إعطاء هذه المناطق حقها وتعيين محافظين ليعملك - الهرمل ولعكار، وان يدرج الأمر على جلسة مجلس

تأجل البحث في اقتراحات ومشاريع القوانين الانتخابية إلى مرحلة مقبلة كونها ليست اليوم من الأولويات

الوزراء المقبلة، فما كان من سلام إلا أن أعرب عن سعادته للتفاعل القوي بينه وبين عمار مع ما حصل من تعيينات كان يجب أن تتم سنوات، وكنا جميعاً نترقب ذلك بقدر ما هو حاجة وطنية. كل ذلك لم يرقّ للنائب أحمد قنفت الذي وجد نفسه محشوراً في الزاوية، فثابث بعداً يطالب بتعيينات لمنطقة عكار، فوجه من الفته نائب الوفاء

تسمح لنواب من الفته نفسها بالكلام بالنظام أكثر من غيرهم. فأجاب بري: لا تسمح لك، فما كان من النائب معين المرعبي إلا أن وجه صفة جديدة عمار وضّم صوته إلى صوتة. لم يصدّق النواب متى رفع الرئيس بري الجلسة، ليخلوا مقاعدهم، ويغادروا. إلا أنّ مطرقة الرئيس بري أجبرتهم على الانتظار لسماع رده على النائب الجميل في شأن الانتخابات النيابية. هؤلاء هم أصحاب السعادة الذين سيعودون مجدداً الأربعاء إلى مقاعدهم، المقاعد الشاغرة حتى أثناء وجودهم عليها، فالغالبية من هؤلاء النواب يوجدون داخل القاعة باستمرار، لكن لا حسن ولاخير.

نوّهت لجنة المتابعة للقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية وتحالف القوى الفلسطينية في بيان إثر اجتماع مشترك في مقرّ حزب الاتحاد في بيروت، بـ«المبادرة التي قدمتها الفصائل الفلسطينية في سبيل المحافظة على المخيّمات وتحديدها باعتبارها عنوان قضية اللاجئين، والعمل على منع الفتنة المذهبية والحؤول دون حصول أي فتنة لبنانية - فلسطينية، أو فلسطينية - فلسطينية ورفع الغطاء عن كل من يعتدي على أرض لبنان، وحماية الهوية الوطنية الفلسطينية من خلال التمسك بحق العودة ورفض مشاريع التوطین والتتجير، وتوفير الحقوق الاجتماعية والمدنية للاجئين الفلسطينيين».



حريس وطور سركسيان (تورن)

لجنة التحرير والتنمية تختتم جولاتها اليوم بقاء مكاري

يختتم وفد لجنة كتلة التحرير والتنمية المكلفة استمراج الآراء حول الاستحقاق الرئاسي جولاته اليوم، ببقاء مع النائب فريد مكاري والنواب الموارنة المستقلين على أنّ توضع خلاصة الجولة بتصرف الرئيس نبيه بري.

وأكد النائب ياسين جابر «أنّ اللجنة لم تدخل في موضوع أسماء المرشحين لرئاسة الجمهورية، فهذا متروك للكتل النيابية للتشاور في ما بينها، إنما تمّ التركيز على حضور الجلسة التشريعية وتأمين النصاب والموعود المقترح لعقد الجلسة». ولفت إلى «أنه أصبح واضحاً أنّ معظم الكتل النيابية بحاجة إلى المزيد من الوقت للتشاور في ما بينها وتأمين ظروف أفضل لإنجاح جلسة الانتخابات الرئاسية».

وأضاف: من منتصف نيسان سيكون الجواب مفتوحاً لعقد الجلسة، وقد وجدنا بعد لقائنا بطيريك الراعي أنّ هناك ثقة كبيرة بالرئيس بري وتفهماً لموضوع التحضير الجيد لهذا جلسة، ما يتطلب بعض الوقت».

«الأعلى للكاتوليك» يرفض الفراغ

دعا المجلس الأعلى للروم الكاثوليك الى التمسك بأهمية العمل على انتخاب رئيس جديد للجمهورية في المهلة الدستورية المحددة، ورفض الفراغ. وأكد أنّ الانتخابات الرئاسية مسؤولية وطنية تؤكّد ميادى الديمقراطية في تداول السلطة وفي استمرار ثقة المجتمع الدولي بلبنان وباستقراره وبنظامه.

وطالب المجلس بحسب بيان أصدره عقب اجتماعه برئاسة بطيريك غريغوريوس الثالث لحام المجلس النيابي «بتابعة العمل على إقرار قانون جديد للانتخابات النيابية، يكون منصفاً و عادلاً ويضمن التمثيل الصحيح لمكوّنات المجتمع اللبناني».

وأبدى المجلس «ارتياحه بعد أن باشرت الحكومة مهامها إثر تنفيذها للثقة»، وأمل في أنّ «تعمد إلى الابتكار على معالجة الملفات العالقة والتي تعني اللبنانيين في عيشهم اليومي، وعلى رأسها الوضع الاقتصادي

نظم مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية ندوة بعنوان «الدستور اللبناني: ديمومة الرئاسة: وجهة نظر أم أحكام واضحة؟» بمشاركة الوزيرين السابقين بهيج طيارة وسليم جريصاتي، والنائب السابق رئيس مجلس النواب إليي الفرزلي وحضور الوزير السابق عصام نعام وحشد من رجال القانون والمهتمين.

طيارة

وأكد طيارة أهمية نصاب الثلثين لاعتقاد جلسة انتخاب الرئيس، مشيراً إلى «أنّ هذه القاعدة اعتمدت بصورة دائمة ومستقرة، حتى في ظل أجواء الحرب». وقال، في العام 1976، لمناسبة انتخاب الرئيس الياس سركيس، توافد النواب تحت إابل من الرصاص والقذائف إلى قصر منصور قرب المتحف، ولم تفتح الجلسة إلا عندما بلغت نسبة النواب الحاضرين الثلثين، وكذلك في العام 1982 تأخرت الجلسة ساعتين في المدرسة الحربية في الفياضية لانتخاب الرئيس بشير الجميل لحين اكتمال نصاب الثلثين.

ولفت إلى قرار صريح صادر عن لجان مجلس النواب عام 1976 يؤكد بأن «نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية هو ثلثا أعضاء المجلس». وأضاف: متى سلمنا بأنّ المادة 49 تقتض حضور ثلثي النواب، فإنه لا يمكن الانتقال إلى الدورة الثانية من الانتخاب ما لم يكتمل نصاب الثلثين في الدورة الأولى. وعن انتخاب موطفي الفته الأولى والقضاة ما يعادلهم وشرط استكمالهم قبل سنتين من موعد الانتخاب، رأى طيارة أنّ «العديد من الحقوقيين يؤكدون أنّ شرط الاستقالة المسبقة يسقط في حال شغور منصب للرئاسة بوفاته الرئيس أو باستقالته، وقد أكد ذلك مجلس شورى الدولة في لبنان، إذ

ندوة حول انتخابات الرئاسة في مركز عصام فارس

الفرزلي: لرئيس قوي مُستولد من كنف الميثاقية

وقرابة اجتماع مجلس النواب لانتخاب الخلف في حالة شغور سدة الرئاسة وفق ما تنص عليه المادتان 62 و74 يطبقان في جميع حالات شغور رئاسة الجمهورية بما في ذلك انتهاء ولاية الرئيس وعدم انتخاب خلف له»، مشدداً في الوقت عينه على أنّ «الفراغ الرئاسي لا يبرر على الإطلاق التحرر من الضوابط الدستورية المتصلة بانتخاب رئيس الجمهورية وبالتعديل الدستوري».

جريصاتي

من جهته، شدّد جريصاتي على أنّ «اشتراط نصاب الثلثين لصحة مباشرة أعمال جلسة انتخاب رئيس الجمهورية ضروري لاستبعاد احتمال انتخابه من نواب ينتهون إلى إحدى الفئتين المسيحية أو الإسلامية، زائداً عدداً ضئيلاً من نواب الفئة الأخرى». وعن الغالبية المطلوبة للفوز بالرئاسة، أكد جريصاتي أنها «الثلاثان في الدورة الأولى والغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي على أساس عدد أعضاء مجلس النواب من العاملين الحاضرين والغائبين من دون المتوفين الذين لا يتم انتخاب خلفاء لهم، وفق تفسير اللجان المختصة في مجلس النواب عام 1980 للمادة 57 من الدستور». وأضاف: إنّ انتهاء ولاية رئيس الجمهورية دون انتخاب خلف له لا يعفي موطفي الفته الأولى من موجب الاستقالة قبل سنتين على الأقل من تاريخ انتهاء الولاية الرئاسية، كما أنّ الحجة بأن الفراغ لا يمكن ترقّيه، قد تصلح في حال كان الفراغ في سدة الرئاسة متتابعاً عن وفاة الرئيس أو عجزه الصحي أو استقالته أو فقدها، إلا أنها لا تصلح على الإطلاق في حال تأتي الفراغ عن انتهاء ولاية الرئيس من دون انتخاب خلف، ذلك أنّ تاريخ انتهاء الولاية الدستورية ثابت بقوة الدستور ومعروف ومرتبب بامتياز، مؤكداً أنّ «التعديل الضمني للدستور من دون اعتماد الآلية المنصوص عليها تفصيلاً فيه هو تدبير خارج تماماً عن الدستور وعليه».

ولفت جريصاتي إلى أنّ «إناطة صلاحيات الرئيس بمجلس الوزراء

قرأته بحق لرئيس بلدية أن يترشح للانتخابات نيابية فرعية من دون أن يكون قد استقال مسبقاً إذا كان شغل المركز النيابي حصل بسبب الوفاة».

وقرابة الخلف في حالة شغور سدة الرئاسة وفق ما تنص عليه المادتان 62 و74 يطبقان في جميع حالات شغور رئاسة الجمهورية بما في ذلك انتهاء ولاية الرئيس وعدم انتخاب خلف له»، مشدداً في الوقت عينه على أنّ «الفراغ الرئاسي لا يبرر على الإطلاق التحرر من الضوابط الدستورية المتصلة بانتخاب رئيس الجمهورية وبالتعديل الدستوري».

من جهته، شدّد جريصاتي على أنّ «اشتراط نصاب الثلثين لصحة مباشرة أعمال جلسة انتخاب رئيس الجمهورية ضروري لاستبعاد احتمال انتخابه من نواب ينتهون إلى إحدى الفئتين المسيحية أو الإسلامية، زائداً عدداً ضئيلاً من نواب الفئة الأخرى». وعن الغالبية المطلوبة للفوز بالرئاسة، أكد جريصاتي أنها «الثلاثان في الدورة الأولى والغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي على أساس عدد أعضاء مجلس النواب من العاملين الحاضرين والغائبين من دون المتوفين الذين لا يتم انتخاب خلفاء لهم، وفق تفسير اللجان المختصة في مجلس النواب عام 1980 للمادة 57 من الدستور». وأضاف: إنّ انتهاء ولاية رئيس الجمهورية دون انتخاب خلف له لا يعفي موطفي الفته الأولى من موجب الاستقالة قبل سنتين على الأقل من تاريخ انتهاء الولاية الرئاسية، كما أنّ الحجة بأن الفراغ لا يمكن ترقّيه، قد تصلح في حال كان الفراغ في سدة الرئاسة متتابعاً عن وفاة الرئيس أو عجزه الصحي أو استقالته أو فقدها، إلا أنها لا تصلح على الإطلاق في حال تأتي الفراغ عن انتهاء ولاية الرئيس من دون انتخاب خلف، ذلك أنّ تاريخ انتهاء الولاية الدستورية ثابت بقوة الدستور ومعروف ومرتبب بامتياز، مؤكداً أنّ «التعديل الضمني للدستور من دون اعتماد الآلية المنصوص عليها تفصيلاً فيه هو تدبير خارج تماماً عن الدستور وعليه».

ولفت جريصاتي إلى أنّ «إناطة صلاحيات الرئيس بمجلس الوزراء

بسدوره، ذكّر الفرزلي بتأليف رئيس مجلس النواب نبيه بري لجنة كان هو عضواً فيها للوقوف على رأي المرجعيات الروحية والسياسية حيال بند تأليف هيئة للإلغاء الطائفية السياسية، لكن هذا التوجه لم يصدد أكثر من 24 ساعة بسبب رفض المكونات اللبنانية هذه العبارة». كما شدّد على ضرورة أن يكون الرئيس القوي «مستولداً من كنف الميثاقية اللبنانية»، داعياً الشعب الدستورية والسياسية إلى «عدم جلد ذاتها بتفسير الدستور، ما لم تحصل انتخابات نيابية تمثل حقيقة جميع المكونات اللبنانية».

دعا الحكومة للتجاوب معها لتحسين العلاقات

لقاء الأحزاب ينوّه بمبادرة الفصائل الفلسطينية

للمحافظة على المخيمات وتحييدها ومنع الفتنة

العقيم، والذي لم يقدم سوى الخدمات المجانية للعدو الصهيوني، وتاليا العودة الى نهج المقاومة وخيارها كسبيل وحيد لمواجهة الاحتلال ومشاريعه، وصولاً الى تحرير الأرض واستعادة الحقوق كافة... ونشدّ البيان بأن «الصمت العربي والدولي تجاه ما يرتكبه الكيان الصهيوني من انتهاكات خطيرة في سرقة الأرض الفلسطينية والاستيلاء عليها، وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه وإقامة المزيد من المستوطنات الصهيونية فوقها والاعتداءات المتكررة على المقدسات ومحاولة تهويد المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وانتهاك دور العبادة»، مؤكداً «أنّ هذا الصمت يشجع الحكومة الصهيونية على الإغفال في هذه السياسة العنوانية الإرهابية ضدّ الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة والثابتة».

العلاقات اللبنانية - الفلسطينية». وأكد «الرفض المطلق والقاطع للخطة الأميركية التي تقدم بها وزير الخارجية الأميركي جون كيري وتستهدف تصفية القضية الفلسطينية وفي مقدمها حق العودة، وإلغاء عروية فلسطين عبر الإقرار بيهودية الدولة وتكريس وتشريع الاستيطان الصهيوني»، داعياً السلطة الفلسطينية إلى «عدم الإكتفاء بالاعتراض على ما يطرأ أميركيّاً، فلسطينية - فلسطينية ورفع الغطاء عن كل من يعتدي على أرض لبنان، وحماية الهوية الوطنية الفلسطينية من خلال التمسك بحق العودة ورفض مشاريع التوطین والتتجير، وتوفير الحقوق الاجتماعية والمدنية للاجئين الفلسطينيين».

ودعا اللقاء «الحكومة اللبنانية وجميع القوى السياسية اللبنانية الى التجاوب مع هذه المبادرة الهامة بما يؤدّي الى تحسين وتعزيز

نوّهت لجنة المتابعة للقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية وتحالف القوى الفلسطينية في بيان إثر اجتماع مشترك في مقرّ حزب الاتحاد في بيروت، بـ«المبادرة التي قدمتها الفصائل الفلسطينية في سبيل المحافظة على المخيّمات وتحديدها باعتبارها عنوان قضية اللاجئين، والعمل على منع الفتنة المذهبية والحؤول دون حصول أي فتنة لبنانية - فلسطينية، أو فلسطينية - فلسطينية ورفع الغطاء عن كل من يعتدي على أرض لبنان، وحماية الهوية الوطنية الفلسطينية من خلال التمسك بحق العودة ورفض مشاريع التوطین والتتجير، وتوفير الحقوق الاجتماعية والمدنية للاجئين الفلسطينيين».

ودعا اللقاء «الحكومة اللبنانية وجميع القوى السياسية اللبنانية الى التجاوب مع هذه المبادرة الهامة بما يؤدّي الى تحسين وتعزيز

عريجي: عون مرشح المرده للرئاسة

شدّد وزير الثقافة ريمون عريجي على ضرورة «حصول الاستحقاق الرئاسي في المهلة الدستورية»، أملاً «ألا تؤثر التجاذبات الكثيرة التي يخضع لها لبنان على الاستحقاق».

ورأى عريجي في حديث إذاعي أمس، «أنّ الرئيس نبيه بري لديه النية بالعودة إلى جلسة لانتخاب رئيس جديد قبل الخامس عشر من أيار»، مؤكداً «أنّ النائب ميشال عون هو مرشح تيار المرده للرئاسة، وفي حال لم يترشح عون سيتمّ استبدال العماد جان قهوجي بفانود فوج المغاوير شامل روكز، قال: «نحن مع الرجل المناسب في المكان المناسب، كما أنّ طلب العماد عون مرتبط بالاستحقاق الرئاسي خصوصاً أنّه من الممكن أن يكون العماد قهوجي مرشحاً لرئاسة الجمهورية».

وأمل كرم «أن يعي اللبنانيون خطورة المرحلة التي نعيشها نسبة للاستحقاقات المنتظرة، فلبنان على شفير الهاوية ومن غير المقبول أن تكون هناك خضة أمنية عند كل استحقاق رئاسي».

وأيضا: عندما مدد مسؤولون لبنانيون يديهم للتحالف الفلسطيني، وقالوا: «نحن معكم، نحن معكم، نحن معكم».

وأيضا: عندما مدد مسؤولون لبنانيون يديهم للتحالف الفلسطيني، وقالوا: «نحن معكم، نحن معكم، نحن معكم».

كرم

وفي سياق آخر، رحب عضو كتلة لبنان الحرّ الموحد النائب سليم كرم باني إفتتاح بين القوى السياسية كافة، أملاً «من مختلف الأطراف الالتقاء حول الهوية اللبنانية